**لقاء مع أعضاء المجلس الإداري**

**للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لطنجة-تطوان-الحسيمة**

**مخصص لإجراء قرعة لاختيار الثانويات المستفيدة بالجهة**

**من نشاط "التعليم الثانوي" برسم الميثاق الثاني**

**تطوان، 17 دجنبر 2016**

**الكلمة الافتتاحية للسيد عبد الغني لخضر،**

**المدير العام لوكالة حساب تحدي الألفية-المغرب**

**السيد الوزير؛**

**السيدة دانا هايد، الرئيسة المديرة العامة لهيئة تحدي الألفية؛**

**السادة الوالي والعمال؛**

**السادة رئيس مجلس الجهة ورؤساء المجالس الإقليمية؛**

**السيدات والسادة المدراء؛**

**السيدات والسادة باقي أعضاء المجلس الإداري للأكاديمية مع حفظ الألقاب والصفات؛**

**الحضور الكريم؛**

في افتتاح هذا اللقاء الحافل مع أعضاء المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة المخصص لاختيار المؤسسات المدرسية المستفيدة بالجهة من نشاط "التعليم الثانوي" برسم برنامج التعاون الموقع بين حكومة المملكة المغربية وهيئة تحدي الألفية الأمريكية "الميثاق الثاني"، أود في البداية أن أعبر عن سعادتي الغامرة بالخطوات المهمة التي قطعناها جميعا منذ التوقيع على هذا الميثاق نهاية شهر نونبر 2015، ومن ذي قبل في إطار الأعمال التحضيرية لهذا الميثاق التي انطلقت منذ أزيد من سنتين.

ويشكل انعقاد هذا اللقاء دليلا على التعبئة القوية لكافة الأطراف قصد التنزيل الفعلي لمختلف الأنشطة المبرمجة في إطار الميثاق الثاني، خاصة في شقه المتعلق بمشروع "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل"، إذ التأم هذا اللقاء في ظرف وجيز بعد التوقيع على اتفاق تنفيذ هذا المشروع بين وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في 06 دجنبر الجاري، والذي صودق عليه في أول دورة لمجلس التوجيه الاستراتيجي للوكالة المنعقدة في 20 أكتوبر الماضي.

ويأتي هذا اللقاء، المخصص لانتقاء المؤسسات المدرسية المستفيدة بالجهة من نشاط "التعليم الثانوي"، تتويجا للجهود التي بذلتها في هذا الصدد مختلف الجهات المعنية، خاصة الفرق التقنية لهيئة تحدي الألفية ومصالح رئاسة الحكومة والمصالح المركزية والخارجية لقطاع التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وكذا شركائهم من سلطات محلية ومجالس منتخبة وجمعيات المجتمع المدني على وجه الخصوص.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بشكري الخالص لكافة هذه الأطراف على تقديمها لمختلف أشكال الدعم والإسناد لتنفيذ هذا النشاط الذي سيكون له لا محالة أثر إيجابي على الرفع من فعالية مؤسسات التعليم الثانوي والارتقاء بوضعيتها، وتعزيز تقييم التعلمات ونظام المعلومات "مسار"، وبلورة مقاربة جديدة لإصلاح وصيانة البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية.

**السيدات والسادة؛**

يشكل هذا اللقاء فرصة لنا جميعا لتجديد التزاماتنا المتبادلة ووعينا بمسؤولياتنا المشتركة فيما يخص إنجاح نشاط "التعليم الثانوي"، وبالتالي تأكيد قدرتنا الجماعية على رفع تحدي النهوض بالمدرسة العمومية وتأهيلها لكي توفر المناخ الملائم لتعلم أطفالنا وتمكينهم من الكفاءات الكفيلة بتيسير مواصلتهم لمسارهم التعليمي واندماجهم مستقبلا في سوق الشغل.

وهكذا، وفي إطار مقاربة تعاقدية، ستحظى مؤسسات التعليم الثانوي المستفيدة، التي سيتم انتقائها اليوم وفق عملية للفرز العشوائي مع مراعاة تمثيلية الأقاليم المحددة مسبقا، من بلورة نموذج مندمج للرفع من فعاليتها والارتقاء بوضعيتها، وذلك من خلال الاستفادة من دعم مندمج يهم تقوية استقلالية تدبيرها الإداري والمالي، وتشجيع اعتمادها لمنهج تربوي يتمحور حول التلميذ، وتحسين المحيط المادي للتعلمات بفضل إنجاز عمليات إعادة تأهيل للبنيات التحتية وتوفير التجهيزات الضرورية للابتكار البيداغوجي.

وأود التأكيد هنا أن عملية الفرز هاته، التي تتوج مسارا إعداديا دام لأزيد من سنتين، لانتقاء مجموعة من مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي والإعدادي بالجهة المستفيدة من هذا الدعم، اقتضتها محدودية التمويلات المتوفرة وأملتها ضرورة تكثيف الجهود لضمان أكبر أثر إيجابي. فمن أصل 133 مؤسسة مدرسية تم اختيارها مسبقا بناء على معيار صنف التعليم المدرس بها، وكذا نسبة استغلالها بالمقارنة مع طاقتها الاستيعابية القصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية بنيتها التحتية والمادية وتكلفة إعادة تأهيلها، سيتم فرز 28 مؤسسة تتوزع على أربعة أقاليم بالجهة، تنضاف إلى 6 مؤسسات انطلق فيها التنزيل التجريبي للنموذج السالف ذكره برسم الموسم الدراسي 2016-2017.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع المؤسسات المدرسية المستفيدة على الصعيد الوطني من بلورة النموذج المندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي يبلغ حوالي 100 مؤسسة، تتوزع على ثلاث جهات (طنجة-تطوان-الحسيمة، ومراكش-آسفي، وفاس-مكناس) تم اختيارها على أساس معيار التمثيلية الجغرافية للجهة (شمال ووسط وجنوب المملكة)، وكذا بناء على مستوى إمكانياتها الاقتصادية، وفرص التشغيل المتاحة بها، ومؤشرات الفقر، وحاجاتها التربوية على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي. وقد تم اعتماد نفس المعايير لاختيار الأقاليم المستفيدة داخل كل جهة مستهدفة.

**السيدات والسادة؛**

لئن كان يساور بعضنا شعور يطبعه الوجوم من عدم بلورة النموذج المندمج لتحسين مؤسسات التعليم الثانوي في مجموع جهات وأقاليم المملكة وكافة المؤسسات المدرسية المعنية، فإنه يحق لنا أن نأمل خيرا في أن يتم تعميم هذا النموذج على ضوء نتائج تقييم حصيلة هذه التجربة الرائدة على مستوى الجهات الثلاثة بعد اختتام مدة الميثاق الثاني المحددة في خمس سنوات انطلاقا من دخوله حيز التنفيذ. كما يحق لنا، قبل ذلك كله، أن نفخر باختيار بلادنا للاستفادة للمرة الثانية من دعم هيئة تحدي الألفية الأمريكية، وهو ما يعتبر إقرارا بالإنجازات الهامة التي حققتها بلادنا في شتى الميادين، وخاصة فيما يتعلق بإرساء دعائم دولة الحق والقانون وتشجيع الحريات الاقتصادية والاستثمار في العنصر البشري، وكذا بالخطوات الجبارة التي يخطوها المغرب بكل إصرار وحزم في المجالات الآنف ذكرها، بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

وبقدر قناعتي الراسخة في أن الميثاق الثاني سيسهم بشكل كبير في تنزيل وإنجاح الإصلاحات الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا، خاصة ما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، فإنني مؤمن بقدرتنا الجماعية على التقيد بمزيد من التعبئة والالتزام والتنسيق لإنجاح برنامج التعاون هذا على أكمل وجه، وضمان استدامة أثر الأنشطة التي أطلقت في إطاره، وتعميم النماذج الناجحة والممارسات الفضلى والمهارات والكفاءات التي تم تطويرها بصدده.